



عمّان في: 2015/4/9
الرقم: 121/13/دأس/147

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين
عمّان - الأردن

تحية طيبة وبعد ،

نرفق لكم طيه البيان الصادر عن البنك العربي حول القرار الإجرائي الصادر عن محكمة
المقاطعة الشرقية لمدينة نيويورك بتاريخ 2015/4/8 بخصوص القضية المقامة ضد البنك في
الولايات المتحدة الأمريكية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

إيمان السحار
مدير إدارة أمانة السر



هيئة الأوراق المالية الصادرة الإدارية / الديوان
٩ - نيسان ٢٠١٥
الرقم المتسلسل: ٤٥٦٥
الجهة المختصة: ١٢ / ١٢

مرفقات



أصدر البنك العربي البيان التالي تعقيباً على قرار محكمة المقاطعة الشرقية لمدينة نيويورك بخصوص طلبات كان البنك قد تقدم بها لهذه المحكمة لإعادة النظر في قرار هيئة المحلفين الصادر في شهر أيلول من العام الماضي حول مسؤولية البنك المدنية في قضية نيويورك:

- إن هذا القرار جاء متوقعاً كونه صادر عن محكمة الدرجة الأولى ذاتها التي تمت المحاكمة لديها - وليس عن محكمة الاستئناف - في محاولة منها لتبرير قراراتها الاجرائية الخاطئة أثناء المحاكمة، وإن هذا القرار سيمكن البنك العربي من مواصلة اجراءات الاستئناف بخصوص هذه القضية وسيعزز من موقفه أمام محكمة الاستئناف.

- إن الطلبات التي كان البنك قد تقدم بها لهذه المحكمة تأتي في اطار الاجراءات التحضيرية لمرحلة الاستئناف وفقاً لأصول المحاكمات المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية .

- المحكمة أقرت بإسقاط مسؤولية البنك عن حادثين من الحوادث الأربعة والعشرين التي كانت هيئة المحلفين قد قررت مسؤولية البنك عنها الأمر الذي يدل على وجود أخطاء في المحاكمة .

إن عدم قبول محكمة المقاطعة الطلبات المقدمة من قبل البنك العربي بما فيها طلب اسقاط مسؤولية البنك عن كافة الحوادث موضوع الدعوى وقبولها فقط بإسقاط مسؤوليته عن حادثين، هو قرار اجرائي يأتي من نفس المحكمة التي اجريت المحاكمة لديها والتي اتخذت موقفاً متشدداً أثناءها وتمسكت بقرار العقوبات الاجرائية الصادر عنها. كما أن هذا القرار لن يؤثر على سير عملية الاستئناف. وإن البنك على ثقة بأن قرار مسؤوليته المدنية عن باقي الحوادث سيتم رده خلال مرحلة الاستئناف حيث أن هذا القرار استند بشكل أساسي على العقوبات الإجرائية التي كانت قد فرضتها المحكمة مسبقاً على البنك، والتي لم تمكنه من تقديم كافة دفوعه وبياناته، وهي العقوبات التي اعتبرتها الحكومة الأمريكية من خلال المحامي العام الأمريكي خاطئة، هذا إلى جانب الأخطاء الأخرى التي جرت خلال المحاكمة فيما يتعلق بالأدلة المقدمة والعلاقة السببية والتي أسهمت أيضاً في توصيل هيئة المحلفين إلى قرارها الصادر في شهر أيلول من العام الماضي.

وتجدر الإشارة هنا الى أنه وفي ضوء قرار المحكمة هذا سيتم المضي بإجراءات محاكمة تقدير التعويضات الأولية، والتي ستبدأ في شهر تموز من هذا العام، وتتعلق بـ 17 مدعي فقط لوضع تقديرات اولية للتعويضات لهؤلاء المدعين، يتم على اثرها تقديم الاستئناف المباشر من قبل البنك لمحكمة لاستئناف حسب الاجراءات والاصول المعمول بها في الولايات المتحدة. كما تجدر الإشارة ايضاً الى ان محكمة المقاطعة كانت قد أكدت على ان هذه القضية لن يتم حسمها الا من خلال مرحلة الاستئناف.

ان البنك العربي على قناعة تامة بسلامة موقفه في هذه القضية، وسيقوم بتقديم دفعه لمحكمة الاستئناف والطعن بجميع الإجراءات والأدلة التي لم يتسنى له تقديمها أثناء المحاكمة الابتدائية. فالبنك ملتزم بتطبيق أعلى معايير النزاهة في سلوكه وعملياته المصرفية للمحافظة على مكانته الريادية في القطاع المصرفي سواء في المنطقة أو خارجها، حيث يقوم البنك بتوظيف نظام الامتثال لديه بصورة فعّالة التزاماً منه بالمتطلبات الرقابية في ممارسة أعماله، كما أن البنك كان ولا يزال يقوم بدور حيوي في منطقة الشرق الأوسط من خلال مساهمته الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة.